الأنباء
الاربعاء 30 سبتمبر 2015

### ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بتحسن العلاقة بين السلطتين

# «فيتش»: فوائض مستمرة في الكويت رغم انخفاض النفط

رويترز: قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إنه من المستبعد أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من سد العجز المجمع في ميزانياتها في ظل هبوط أسعار النفط.

وقال تقرير الوكالة إن الكويت وقطر تتمتعان بقدرة أكبر على تحمل الإبقاء على مستوى الإنفاق الرأسمالي في مواجهة انخفاض أسعار النفط نظرا لأن ميزانيتهما تتضمن أقل مستوى لأسعار النفط التي تحقق نقطة التعادل بين دول مجلس التعاون الخليجي (57 دولارا و55 دولارا للبرميل على الترتيب).

وتوقعت فيتش أن تسجل الكويت فائضا بالميزانية في عامي 2015 و2016 «حتى مع تقديراتنا المعدلة لمتوسط سعر النفط (خام برنت) البالغة 55 دولارا للبرميل في 2015 و60 دولارا للبرميل في 2016».

وجاءت توقعات فيتش رغم أن الموازنة الكويتية للسنة المالية الحالية 2015ـ2016 التي وافق عليها مجلس الامة في يوليو الماضي تتوقع عجزا قدره 8,18 مليارات دينار ما يعادل 27 مليار دولار.

وقالت الوكالة إن «ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى السياسة المالية بشأن هبوط النفط ستكون محدودة على الأرجح مقارنة مع ما تفقده من إيرادات في 2015 و2016.»

وأضافت أن «حجم التحديات المالية الناجمة عن هبوط سعر النفط يختلف من بلد لآخر ويرتبط إلى حد كبير بنصيب الفرد من إنتاج الهيدروكربونات».

وهبطت أسعار النفط نحو 60٪ من مستواها فوق 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 بفعل تخمة المعروض العالمي.

وعلى مدى العقود الماضية اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي الست على إيرادات النفط لتمويل حكوماتها. لكن كاهل الميزانيات يواجه الآن ضغوطا بسبب تضخم القطاعات العامة والإنفاق السخي على البرامج الاجتماعية بعد نزول أسعار النفط.

وفي أبريل الماضي قدر البنك الدولي أن انخفاض أسعار النفط قد يكلف دول مجلس التعاون الخليجي 215 مليار دولار أو حوالي 14٪ من إجمالي الناتج المحلي لاقتصاداتها هذا العام.

تقديرات فيتش بفائض الميزانية جاءت مع متوسط سعر النفط البالغة 55 دولارا للبرميل في 2015 و60 دولارا للبرميل في 2016

**ميزانية الكويت تتمتع بأقل مستوى لأسعار النفط عند 57 دولارا لنقطة التعادل**

وذكرت فيتش في تقريرها أن بعض ردود الفعل التي تتبناها دول أخرى مصدرة للنفط على مستوى السياسة المالية يصعّب على دول مجلس التعاون الخليجي تنفيذها أو تنطوي على مخاطر أكبر لها.

وأضافت «على سبيل المثال لا نتوقع أي تغيير في ربط أسعار الصرف بالمنطقة لتخفيف حدة التعديلات المالية. فربط العملات من (العوامل الرئيسية) لمواجهة التضخم ومدعوم باحتياطيات ضخمة ويوجد التزام سياسي قوي به ولا خبرة للقطاع الخاص في التعامل مع تقلبات سعر الصرف».

### تعديلات مالية

وقالت فيتش إن الجهود الخليجية الرامية لتعزيز الإيرادات غير النفطية محدودة وإن اختلاف متطلبات التعديل المالي يجعل من الصعب تدشين مبادرات على مستوى المنطقة مثل تبني خطط لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي.

وتابعت «ترشيد الإنفاق عبر الدعم الحكومي الموجه بشكل أفضل وتحسين كفاءة الأداء العام على أجندة بعض دول مجلس التعاون الخليجي لكن قد يصعب تنفيذ ذلك بسبب عدم مرونة الإنفاق والمعارضة السياسية».

وأضافت «لذلك يمثل الإنفاق الرأسمالي مصدر التعديل الرئيسي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث تستمر المشروعات الحالية بصفة عامة لكن عددا أقل من المشروعات الجديدة يمضي قدما».

غير أن الوكالة استثنت بعض الدول من ذلك «مثل الكويت التي نتوقع فيها أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي مع تحسن العلاقة بين الحكومة ومجلس الامة بما يدعم عملية التنفيذ، وقطر التي تلتزم بمستوى مرتفع من الإنفاق الرأسمالي حتى عام 2020 وهو ما يرجع في جزء منه إلى استعدادها لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم».

وكان بنك الكويت الوطني قال في فبراير الماضي إن الإنفاق الحكومي في الكويت نما بنسبة 9,6٪ على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2014ـ2015 رغم انخفاض الإيرادات بسبب هبوط أسعار النفط مدعوما بالإنفاق الرأسمالي الذي ارتفع 31٪حتى ديسمبر.

ومن المنتظر أن تنفق قطر أكثر من 200 مليار دولار على الاستعدادات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في إطار خطة رؤية قطر الوطنية 2030.

### توقعات العجز والفائض

كما توقعت فيتش أن تسجل قطر عجزا ضئيلا نسبته 0,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 وإن كانت تلك النسبة سترتفع إلى 5,3 ٪ في العام القادم.

وفي يونيو قالت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية إن قطر تتوقع الآن تحول موازنتها إلى تسجيل عجز في العام القادم هو الأول منذ 15 عاما وليس فائضا مثلما توقعت قبل ستة أشهر. وتشير تقديراتها إلى أن العجز قد يصل إلى 4,9٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوقع وزارة المالية القطرية أن يتقلص الفائض المالي في الموازنة بشكل ملموس ليصل إلى 1,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في 2015 مقارنة مع 12,3٪ في 2014.

أما عن البحرين وسلطنة عمان والسعودية فتتوقع فيتش أن تسجل عجزا في خانة العشرات في 2015 وإن كانت الدول الثلاث ستشهد بعض التقلص في العجز العام القادم مع تراجع الإنفاق الرأسمالي وبدء تعافي أسعار النفط «لاسيما السعودية التي نتوقع أن ينخفض العجز فيها إلى 8,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي من 16,7٪ بما يعكس بعض النفقات الاستثنائية هذا العام».

وفي ديسمبر أقرت الحكومة السعودية ميزانية توسعية لعام 2015 تتوقع أن تسجل المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم عجزا في الموازنة قدرته عند 145 مليار ريال.

كما تتوقع موازنة البحرين ارتفاع العجز إلى 1,47 مليار دينار هذا العام وإلى 1,563 مليار دينار العام القادم من عجز متوقع قدره 914 مليون دولار في 2014. وفي سلطنة عمان من المتوقع أن يبلغ العجز 2,5 مليار ريال بما يعادل 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للسلطنة.

وأشارت فيتش إلى أن مستويات الدين الحكومي العام للدول الثلاث ستواصل الارتفاع في 2016 «مع استئناف الاقتراض أو زيادته من أجل تمويل العجز».

### استمرت في المركز الرابع عربيا

# الكويت الـ 34 عالمياً في «التنافسية العالمية»

أعلن رئيس لجنة الكويت الوطنية للتنافسية د.فهد الراشد نتائج التقرير العالمي للتنافسية للعام 2016/2015، والذي يعتبر من أهم التقارير في قياس التنافسية الاقتصادية للدول على المستوى العالمي، حيث استعرض نتائج الكويت في تقرير التنافسية العالمية، وكذلك تشخيص مواطن القوة والضعف للكويت في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

ووفقا للتقرير فقد تحسن ترتيب الكويت العالمي بصورة واضحة هذا العام، حيث تقدمت من المركز 40 إلى المركز 34 في مؤشر التنافسية العالمية، أي بستة مراكز.

**قطر الأولى عربياً والـ 12 عالمياً متقدمة بـ 4 مراكز عن ترتيبها في 2014**

**استمرار تحسن ترتيب الكويت في «عوامل الابتكار» بـ 13 مركزاً**

### المؤشرات الفرعية

أما بالنسبة لترتيب الكويت في المؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية، فقد استمر تراجع ترتيبها في مؤشر المتطلبات الأساسية، والذي يقيس كفاءة المؤسسات والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي، من المركز 32 إلى المركز 33، بينما تحسن ترتيب الكويت في مؤشر محفزات الكفاءة والذي يقيس أداء الدولة في كفاءة مستويات التعليم العالي والتدريب، وأسواق المال والعمل والسلع، ومدى الاستعداد التكنولوجي، بأحد عشر مركزا من المركز 83 إلى المركز 72، كذلك استمر تحسن ترتيب الكويت في مؤشر عوامل الابتكار والذي يقيس مدى تطور عمليات مؤسسات الأعمال والقدرة على الابتكار، من المركز 95 إلى المركز 85 بثلاثة عشر مركزا.

### الصحة والتعليم

أما بالنسبة للأركان الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية أظهرت استمرار تراجع الكويت في ركن المؤسسات من المركز 55 إلى المركز 56، بينما تحسن ترتيب الكويت في ركن البنية التحتية من المركز 61 إلى المركز 54 بما يعكس ما تشهده البلاد من مشروعات في هذا المجال، كذلك تحسن ترتيب الكويت في ركن الصحة والتعليم الابتدائي من المركز 82 إلى المركز 79. أما بالنسبة لركن الاقتصاد الكلي، فعلى ما يبدو أن التقرير لم يعكس أثر تراجع سعر النفط على مكونات هذا الركن حتى الآن، حيث استمرت الكويت تحتل المركز الثالث عالميا.

### سوق العمل

من جانب آخر، فإنها فيما عدا ركن التعليم العالي والتدريب، تراجع ترتيب الكويت العالمي من المركز 81 إلى المركز 85، وتحسن ترتيبها في باقي أركان المؤشر الفرعي لمحفزات الكفاءة، بصفة خاصة فيما يتعلق بكفاءة سوق العمل.

وأخيرا تحسن ترتيب الكويت في ركني المؤشر الفرعي للابتكار بصفة خاصة في ركن تطور الأعمال، حيث تحسن ترتيب الكويت عالميا بـ 32 مركزا.

وعلى الرغم من تحسن ترتيب الكويت في المؤشر العالمي للتنافسية لهذا العام، وكذلك مؤشراته الفرعية وأركانه المختلفة، إلا أنه من الجدير الإشارة إلى تراجع عدد الدول التي تمت تغطيتها في التقرير العالمي للتنافسية من 144 دولة في العام السابق إلى 140 دولة في العام الحالي، وهذا قد يكون أحد أسباب تحسن ترتيب الكويت في المؤشر العام بصورة واضحة هذا العام.

### هبوط النفط سيؤثر سلبا على «تنافسية الكويت»

بالإضافة الى ذلك، ما زالت الكويت في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لإصلاح بيئة الأعمال وجعلها أكثر سهولة ويسرا وتنقيتها من الفساد، ومواصلة الاهتمام بإصلاح البيئة القانونية والتشريعية وذلك من أجل خلق بيئة ومناخ أعمال تنافسي في الكويت يدفع بقطاع الأعمال الخاص نحو الأمام لكي يؤدي الدور المنوط به وفقا لخطة التنمية بحيث يصبح القطاع الخاص هو قاطرة النمو في الكويت، وحتى تتبوأ الكويت مقعدها المناسب بين دول العالم وبين دول المنطقة.

**ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية ـ بناء على مؤشر التنافسية العالمية للعام 2016/2015**

| الدولة | ترتيب 2016/2015 | نقاط 2016/2015 | ترتيب 2015/2014 | التغير | |
|---|---|---|---|---|---|
| قطر | 12 | 5,3 | 16 | k | 4 |
| الإمارات | 17 | 5,24 | 12 | m | 5ـ |
| السعودية | 25 | 5,07 | 24 | m | 1ـ |
| الكويت | 34 | 4,59 | 40 | k | 6 |
| البحرين | 39 | 4,52 | 44 | k | 5 |
| عُمان | 62 | 4,25 | 46 | m | 16ـ |
| الأردن | 64 | 4,23 | 64 | g | 0 |
| المغرب | 72 | 4,17 | 72 | g | 0 |
| الجزائر | 87 | 3,97 | 79 | m | 8ـ |
| تونس | 92 | 3,93 | 85 | m | 7ـ |
| لبنان | 101 | 3,84 | 113 | k | 12 |
| مصر | 116 | 3,66 | 119 | k | 3 |

### خلال أغسطس الماضي

# التضخم يرتفع محلياً بـ 3,8٪

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بمعدل 3,8٪ خلال شهر أغسطس الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2014.

وقالت الإدارة في تقريرها الشهري عن التحليل الإحصائي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إن معدل التضخم في البلاد ارتفع خلال أغسطس الماضي عن مستوياته المسجلة في يوليو (على أساس شهري) بنسبة 0,29٪. وأضافت أن الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلكين شهد في أبريل الماضي ارتفاعا في 4 من مجموعاته الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية وانخفاضا في 4 أخرى بينما سجلت استقرارا في اربع مجموعات. وحسب توصيات مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة توزع إدارة الإحصاء المواد والخدمات والسلع الأكثر استهلاكا من قبل الأفراد والأسر على 12 مجموعة رئيسية وفق تصنيف الاستهلاك الفردي.

**خدمات المساكن والمطاعم والفنادق تسجل أرقاماً قياسية بارتفاع 6,5٪**

وذكر التقرير أن الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في أغسطس الماضي بنسبة 5,62٪ مقارنة بالشهر ذاته من عام 2014 في وقت شهدت فيه المجموعة ارتفاعا بنسبة 1,78٪ على أساس شهري مقارنة بـ (يوليو) الماضي.

# الكندري: مطلوب التحقيق في وقف تعاقد «الموانئ» مع «كي جي ال»

تساءل المحامي عبدالله الكندري في بيان صحافي عن سبب عدم تطبيق هيئة اسواق المال معايير الافصاح وذلك اعمالا للفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثالثة من قانون هيئة سوق المال التي تهدف الى توفير حماية المتعاملين في نشاط الاوراق المالية مع تطبيق سياسة الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. وقال الكندري ان معلومات جوهرية تتعلق بقيام المؤسسة العامة للموانئ بالغاء التعاقد مع شركة كي جي ال للموانئ والتخزين المملوكة للشركة بحصة تقارب 47 ٪، وعدم تجديد تسجيل الشركة مقاولا لمناولة الحاويات في ميناء الشعيبة، وأن اعتمادها ينتهي اعتبارا من تاريخ 31 ديسمبر المقبل، وعليه سيكون عليها الإخلاء من ميناء الشعيبة بحلول هذا التاريخ. وطالب الكندري الهيئة بتطبيق مواد الافصاح عن هذه الاخبار المتداولة في السوق.

خدمات إعلانية

## Ooredoo تطلق iPhone 6s وiPhone 6s Plus

أعلنت Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعة Ooredoo العالمية اطلاقها جهازي iPhone 6s وiPhone 6s Plus، أحدث جهازين لـ iPhone على الإطلاق، وذلك ابتداء من 10 أكتوبر المقبل. لمزيد من المعلومات عن iPhone، يرجى زيارة www.apple.com/iphone.

## «بيتك» يرعى بطولات الغواص فيصل الموسوي

جدد بيت التمويل الكويتي (بيتك) الشراكة الاستراتيجية مع الغواص من ذوي الاعاقة الحركية فيصل الموسوي للسنة الثالثة على التوالي، وذلك لرعاية رحلات غوص جديدة، وتسجيل أرقام قياسية تضاف الى سجل البطل الرياضي، وتحقق السبق والتفوق للرياضة الكويتية، كما سيتم التعاون بين «بيتك» والموسوي أثناء تقديمه لمحاضرات تعرف وتحفز طلبة المدارس على الغوص، ما يسهم في تكوين اجيال جديدة من الرياضيين المتميزين. وتؤكد الشراكة وجهود الرعاية على المسؤولية الاجتماعية التي يحرص «بيتك» على تحقيقها في كل الانشطة والمبادرات تجاه المجتمع وأفراده، وكذلك استمرار جهوده لدعم الشباب.

ممثلو «بيتك» والغواص الموسوي عقب توقيع الاتفاقية

## مجموعة «زين» تعقد منتدى «Zain B2B»

المسؤولون التنفيذيون من الشركات التابعة لمجموعة زين

اختتمت مجموعة زين فعاليات منتدى «Zain B2B» للأعمال في البحرين، وهو الحدث الذي استقطب عددا كبيرا من المسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى من جميع الشركات التابعة للمجموعة.

وذكرت زين أن أعمال المنتدى ركزت على متطلبات خدمات مشروعات الأعمال، وعلى مجموعة المنتجات والحلول التي توفرها المجموعة، من أجل تلبية متطلبات هذه الشريحة السوقية المهمة. وأفادت المجموعة بأن عملاء مشروعات الأعمال يتطلبون نمطا خاصا من الحلول، وذلك لتوفير مزيد من المرونة والتواصل للمساعدة في عمليات التطوير، وعلى هذا الأساس، فإن مجموعة زين تستفيد من اتفاقية الشراكة التسويقية التي تجمعها مع مجموعة فودافون، وهي الشركة الرائدة عالميا في مجال توفير وتقديم حلول مشروعات الأعمال.

## VIVA تكرّم خريجي أكاديمية VIVA Coded

لقطة تذكارية للخريجين

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن إقامة حفل تخرج لطلاب أكاديمية VIVA Coded الذين تابعوا برنامجا تدريبيا مكثفا عن أسس برمجة المواقع الإلكترونية وتطويرها على مدى شهرين. وبهذه المناسبة، قال مدير إدارة اتصالات الشركات في VIVA عبدالرزاق بدر العيسى الذي هنأ الخريجين وقام بتوزيع الشهادات عليهم: «نشعر بالفخر لمشاركتنا هذا النجاح مع طلاب أكاديمية VIVA Coded الطموحين. هذا الإنجاز سيحثنا على مواصلة دعم الشباب والمبتدئين كي يحققوا مستقبلا زاهرا وواعدا». وكان الطلاب قد قاموا بتسليم مشاريع تخرجهم، عند انتهاء البرنامج التدريبي، وهي عبارة عن تطبيقات ومواقع إلكترونية. وتكمن رسالة أكاديمية VIVA Coded للبرمجة في إعداد الجيل المقبل من المبرمجين في المنطقة، وتأهيلهم وفق أرقى المعايير العالمية. وتأتي رعاية VIVA لهذا البرنامج انطلاقا من إيمانها بأهمية الاستثمار في القدرات الفكرية التي يتمتع بها شباب وشابات الكويت، كما يندرج دعمها لمثل هذه المبادرات في إطار الجهود الدؤوبة التي تبذلها في سبيل تمكين شباب الكويت وتزويدهم بالوسائل والأدوات التي يحتاجون إليها لبناء أحلامهم وتحويلها إلى حقيقة.